

قرار

الموضوع: تطبيق خطة التنمية الاستراتيجية

ان الجمعية العامة للم د ش ج – انتربول المجتمعة في دورتها الـ 68 في سبئول من 8 الى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1999 ،

وقد اطلعت على مقرر اللجنة التنفيذية رقم 4 (CE/99/3) ،

تكلف اللجنة التنفيذية بالاشراف عن كئب على تطبيق هذا القرار ،

توافق على مبادئ التطبيق اللاحق لخطة التنمية الاستراتيجية، طبقا لقرار اللجنة التنفيذية رقم 4 (CE/99/3) المذكور أعلاه.

اعتمد

مقرر رقم 4 (CE/99/3)

الموضوع: تطبيق خطة التنمية الاستراتيجية

تعرب اللجنة التنفيذية عن دعمها الكامل لتطبيق خطة التنمية الاستراتيجية ولاعتماد الميزانية المقترحة للسنة المالية 2000 . ولكن للتأكد من أن التطبيق اللاحق لخطة التنمية الاستراتيجية لا يخرج عن نطاق إمكانات الانترنت المالية، من الواضح أن جهود التطبيق هذه ستقتصر على العناصر الجوهرية من خطط العمل السبع لخطة التنمية الاستراتيجية، الرامية الى تقييم وإعادة تحديد أدوار ومسؤوليات الهيئات المكونة للانترنت وتحسين الأداء ومراجعة الأساليب والأنظمة واللوائح وتصميم بنية الأمانة العامة الأكثر ملاءمة.

هذه العناصر من الخطة التي ستطبق على الفور هي التالية:

خطة العمل II (a) (تحسين الأداء – تقديم الخدمات) : تشكيل فريق عمل لمناقشة تحسين الخدمات المقدمة وصياغة وثيقة نهائية عن تقديم الخدمات.

خطة العمل II (b) (تحسين الأداء – المسارات) تشكيل فريق يضم أهم الاشخاص الذين يوظفون بنشاطات التعامل مع الزبائن والاسناد لمراجعة عرض الخدمات المتاحة والاجراءات واللوائح التي تعرقل الأداء.

خطة العمل II (c) (تحسين البنية التنظيمية) تشكيل فريق قادر على اعطاء وجه نظر مستقلة بشأن التغييرات اللازمة في الامانة العامة ووضع مقترحات لتعديل البنية التنظيمية. يتضمن هذا الجهد استخدام خبرة التدبير الخارجية لاجراء استعراض للتدبير.

خطة العمل III (a) (تحسين اداء المكاتب المركزية الوطنية) تشكيل فريق عمل من عدة بلدان ومن الامانة العامة والمكاتب المركزية الوطنية لاجراء دراسة ومقابلات مع المكاتب المركزية الوطنية ومع المستخدمين لوضع نماذج للاداء.

خطة العمل VII (التسيير) تشكيل فريق متكون من اللجنة التنفيذية ومن ممثلي المكاتب المركزية الوطنية والامانة العامة وغيرها من هيئات إنفاذ القانون للتشاور مع الاعضاء في الانترنت ووضع التوصيات بخصوص هياكل التسيير، ولا سيما ادوار ومسؤوليات الامانة العامة والمكاتب المركزية الوطنية والهيئات الاقليمية واللجنة التنفيذية.

فيما يتعلق بالعناصر الاخرى من الخطة ستفرض حدود على جميع المبادرات الهامة المتعلقة بالميزانية وزيادة عدد الموظفين أو التجديد لهم، وإبرام عقود أو احتياز معدات جديدة، أو تحمل التزامات مالية جديدة كبيرة الحجم.

توافق اللجنة التنفيذية، بواسطة اللجنة التوجيهية، على جميع الاستثناءات بقرارات منفردة بعد ان تتأكد من ملاءمة وقيمة المقترحات لتطبيق خطة التنمية الاستراتيجية.